

Distr.: General
7 October 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال

مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة
تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية
غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية
غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة
والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في
مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رئيس مجموعة البلدان النامية
غير الساحلية

بصفتي رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أتشرف بأن أحيل طيه البيان
الوزاري الذي اعتمده الاجتماع الوزاري السنوي السادس الذي عقدته البلدان النامية
غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) ألونكيو كيتيخون

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رئيس مجموعة البلدان النامية
غير الساحلية

بيان

الاجتماع الوزاري السنوي السادس للبلدان النامية غير الساحلية

نيويورك، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

نحن، وزراء البلدان النامية غير الساحلية، المجتمعين هنا في مقر الأمم المتحدة على هامش الدورة الستين للجمعية العامة،

إذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) الذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات الخاصة والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثوا فيه الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على زيادة المساعدات المالية والفنية التي تقدمها إلى هذه المجموعة من البلدان لكي تتمكن من تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة بها ولمساعدتها في التغلب على العوائق الجغرافية عبر تحسين نظم النقل العابر فيها، وأعربوا فيه عن تصميمهم على خلق بيئة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر،

وإذ نشير أيضا إلى برنامج عمل ألماتي المعنون: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٠١/٥٨، وإذ نشير كذلك إلى البيانات الوزارية التي اعتمدت في الاجتماعات الوزارية السنوية التي عقدتها البلدان النامية غير الساحلية في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤،

وإذ نشير إلى توافق آراء ساو باولو الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤^(٢)،

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) TD/410.

وإذ نضع في اعتبارنا المقرر^(٣) الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الذي أنشئت بموجبه الطرائق من أجل الاستكمال الناجح لجولة الدوحة الإنمائية،

وإذ نعرب عن القلق للتهميش الذي يطال أكثر فأكثر البلدان النامية غير الساحلية على صعيد التجارة المتعددة الأطراف ولما تواجهه من تقلص حصتها من الأسواق في التجارة العالمية. ذلك أن تكاليف المعاملات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية تظل باهظة للغاية نظرا لافتقارها إلى منفذ على البحر، ولبعدها عن الأسواق العالمية وعزلتها عنها، ولارتباطها لخدمات العبور التي تقدمها بلدان العبور المجاورة لها وللسياسات المتبعة فيها، ولتكاليف العبور الباهظة، ولطول الإجراءات الجمركية وحالات التأخير لأسباب إدارية في معابر الحدود والموانئ الإضافية، والإجراءات المغالى فيها،

١ - نشدد على أن برنامج عمل ألماتي يتيح إطارا شاملا لإقامة شراكات بغية اتخاذ إجراءات محددة في خمسة مجالات ذات أولوية، وذلك من أجل إقامة نظم فعالة للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

٢ - نهيب بشركائنا في التنمية ودول العبور المجاورة الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتنفيذ برنامج ألماتي على نحو فعال وسريع. ونحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، على أن تقدم الدعم على سبيل الأولوية، كل في نطاق ولايتها، لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وذلك بوسائل منها الاضطلاع ببرامج للتعاون المالي والفني تكرس لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية. ونؤكّد أيضا على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلا عن التعاون فيما بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، دعما لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٣ - نرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى عن دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، الذي نظمه مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وحكومة جمهورية كازاخستان في ألماتي، كازاخستان، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار مارس ٢٠٠٥. ونؤيد بقوة البيان المشترك^(٤) الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى؛

(٣) WT/L/579.

(٤) A/60/75، المرفق الثاني

٤ - نشني على الجهود المتواصلة التي بذلتها حكومة كازاخستان لتعزيز تنفيذ برنامج عمل ألماتي، ونعرب عن شكرنا الخالص لجمهورية كازاخستان، حكومة وشعبا، لكرم ضيافتها ودعمها لإنجاح عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى؛

٥ - نؤيد بقوة منهاج عمل أسونسيون^(٥) لجولة الدوحة الإنمائية، الذي اعتمد في اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية المعقود في أسونسيون، باراغواي، يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والذي يشكل استراتيجية مشتركة من أجل المشاركة الفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات التجارية وما بعدها لمنظمة التجارة العالمية، بشأن القضايا السبع التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لهذه البلدان، وهي تيسير التجارة، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والانضمام والتعاون الفني، وبناء القدرات. وفي هذا السياق، فإن المطلوب من مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، بما فيها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للحمارك، وذلك بهدف مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التنفيذ الفعال لمنهاج العمل؛

٦ - نشني على حكومة باراغواي على استضافتها الناجحة لاجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية في أسونسيون ونرحب بقرار تكليف باراغواي بمهمة منسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في المسائل ذات الصلة بالتجارة والتنمية لمتابعة الموقف المشترك للمجموعة مثلما حدده منهاج عمل أسونسيون، وذلك في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ، الصين، وفيما بعد ذلك؛

٧ - نشدد على ضرورة إقامة حوار فعلي بين دوائر الأعمال وحكومات البلدان النامية غير الساحلية بهدف تسهيل مشاركة القطاع الخاص بنشاط متزايد في عملية تنفيذ برنامج عمل ألماتي، ونقترح عقد منتدى للأعمال في عام ٢٠٠٦ بمشاركة ممثلي دوائر الأعمال في البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، ودوائر الأعمال الخارجية، فضلا عن ممثلين وخبراء من الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية. ونطلب أيضا من مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة تقديم ما يمكنه تقديمه من مقترحات ملموسة بشأن منتدى الأعمال المشار إليه أعلاه إلى رئيس المجموعة؛

(٥) انظر A/60/308.

٨ - نشدد على ضرورة قيام منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى المعنية، استنادا إلى نهج يراعي مختلف أصحاب المصلحة، بتنفيذ توافق آراء ساو باولو الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تنفيذًا كاملاً وفعالاً، ولا سيما الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه المتعلقتان بالدول النامية غير الساحلية، وكذا قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

٩ - نرحب بنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة الذي سلم، في جملة أمور، بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وأعاد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بالتصدي على نحو عاجل لتلك الاحتياجات والتحديات عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماني وتوافق آراء ساو باولو تنفيذًا كاملاً وفعالاً وفي الموعد المحدد، وشجع العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع منهجية تحدد الوقت والتكاليف في سبيل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماني. وسلّم أيضاً بالصعوبات والشواغل التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية في الجهود التي تبذلها لإدماج اقتصاداتها في النظام التجاري الدولي، وفي هذا الصدد، دعا إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ إعلان ألماني وبرنامج عمل ألماني تنفيذًا كاملاً وفي الوقت المناسب؛

١٠ - نطلب من مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مواصلة تعبئة وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماني وفقاً لولايته المنصوص عليها في برنامج عمل ألماني؛

١١ - نطلب إلى رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية التكرم بالعمل على تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة.